

بورتريه

حسن عبد العظيم

الداخل أولاً

حسن عبد العظيم أحد أهم الوجوه السياسية المعارضة على الساحة السورية. تزعم الحركة الناصرية بعد رحيل الدكتور جمال الأتاسي سنة 2000، وواصل السير على خط التحالفات الحزبية في «التجمع الوطني» و«إعلان دمشق»، وتولى أخيراً موقع المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطني»، التي تمثل اليوم أنطلاً واسعاً للمعارضة الحزبية والمستقلين، وهو يمارس عمله من الداخل



بشير البكر

ساد الظن، خلال الفترة الأولى من الانتفاضة السورية، أن يؤدي حسن عبد العظيم (أبو ممدوح) دوراً بارزاً في عملية الإصلاح التي أعلن الرئيس السوري بشار الأسد نيته القيام بها. لكن هذا الاعتقاد لم يدم طويلاً، وسرعان ما سقط وسط غمرة الحل الأمني، واعتقل في 30 نيسان الماضي ليكون الزعيم الوحيد من قادة الصف الأول المعارض الذين دخلوا السجن مثل آلاف الناشطين. والسؤال هو: لماذا رشحت بعض الأوساط حسن عبد العظيم؟ وأي دور كان في وسعه القيام به لو كان الحكم جاداً في رؤيته الإصلاحية؟

هناك جملة من الأسباب تجعل من عبد العظيم إحدى الشخصيات المؤهلة لوضع أسس مرحلة انتقالية تنتهي بسوريا إلى حكم ديمقراطي بالتشارك، من خلال إجراء إصلاحات فعلية تنخرط فيها قوى المعارضة والشارع الذي يتظاهر منذ 15 آذار الماضي، مثله مثل ميشيل كيلو ورياض الترك. والسبب الأول أن عبد العظيم يعيش داخل سوريا، لا خارجها، وهو معروف من طرف الشارع والحكم في

الوقت نفسه، وتربطه علاقات واسعة في الاتجاهين، ويحوز ثقة الطرفين. والسبب الثاني أنه صاحب رؤية إصلاحية معتدلة، وهو أحد الزعماء الذين لم يستهوهم شعار إسقاط النظام حتى اليوم، بل إنه من دعاة الحوار معه، وعبر عن ذلك صراحة. ورغم أن حزبه منخرط بقوة في عمل التنسيقيات، وبرزت قوته على نحو خاص في ريف دمشق، فإنه ظل يرى في الحوار مخرجاً مناسباً، وتمكن من تكتيل تيار واسع من معارضي الداخل إلى جانب هذا الموقف. وتجلّى ذلك من خلال الطرح الذي تبناه مؤتمر سميراميس الذي عُقد في 27 حزيران الماضي وانتهى إلى إنشاء «هيئة التنسيق الوطني»، التي حضر اجتماعها نحو 200 شخصية معارضة ومستقلة، ولقيت نتائج عملها مباركة واسعة من المعارضين في الداخل والخارج، وأيدتها التنسيقيات في صورة واضحة. والسبب الثالث هو أن النظام لا يريد أن يتحاور مع قوى إسلامية منظمة، وتحديدًا الإخوان المسلمين، وهذا ما يفسر تصلبه أمام الطروحات التركبية التي تضع دور الإخوان المسلمين في مقدمة الشروط غير المعلنة التي يجب على الحكم السوري أن يلبيها لكي تعود المياه إلى مجاريها. ويعود رفض الحكم للإخوان المسلمين إلى أسباب قديمة وراهنة. في الماضي، هناك مواجهات نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وفي الحاضر هناك ركوب الإخوان لموجة التغيير التي تعبر المنطقة العربية، حيث يحاولون أن يؤدوا فيها دوراً رئيسياً بدعم تركي أميركي خليجي. وهناك اقتناع راسخ داخل الحكم السوري يتمثل في أن فتح باب المشاركة للإخوان المسلمين يعني بداية التنازل عن السلطة، في حين أن الشخصيات المعارضة الأخرى لا تثير مثل هذا الخوف، بل على العكس يمكنها أن تمد جسراً مع قطاعات واسعة في الشارع بكافة حساسياته المعارضة الإسلامية والعروبية والعلمانية. واحد هو من يستطيع أن ينهض بهذا الدور، هو عبد العظيم، الرجل الذي يتسم بالوسطية

متابعة

الأسد يرى المنطقة مهددة بالتقسيم وبالتطرف... ومعارضة الداخل تؤلّد

إلى حالة العصيان المدني»، كما كشف المعارض المقيم في باريس، عضو اللجنة المركزية لهيئة التنسيق، سمير العبيطة، أن اجتماعاً موازياً للاجتماع الذي سينتخب المكتب التنفيذي سيعقد في ألمانيا بمشاركة عدد من الشخصيات، منها هيثم مناع، برهان غليون، رامي عبد الرحمن، محمود جديد. وفي الإطار نفسه، التقى في باريس يوم السبت ممثلون لحركات وهيئات علمانية سورية معارضة، معلنين ولادة «ائتلاف القوى العلمانية والديموقراطية السورية»، داعين الأقليات السورية إلى الانخراط في حركة الاحتجاجات. ودعا المفكر برهان غليون، المعارضين، إلى «وضع مسألة العلمانية في إطار الثورة»، وإلى التحاور مع الإسلاميين للتمكن من توحيد المعارضة وقلب النظام. وقالت رندا قسيس، الناطقة باسم ائتلاف هذه القوى، إن «سوريا الغد يجب أن تكون متعددة لا يسيطر عليها الإسلاميون»، مضيفة «علينا أن نعمل معاً لإسقاط هذا النظام الذي عذب وقتل ونفى». أما المعارض بسام البيطار، الآتي من واشنطن، والعضو في حزب الانفتاح

وعدم الانجرار وراء دعوات التسليح من أي جهة جاءت». ودعا المؤتمر، الذي شارك فيه نحو 300 شخصية سورية، بينهم عدد من شباب «التنسيقيات»، إلى ضرورة العمل على توحيد المعارضة، وأوصى بضرورة إنجاز رؤية مشتركة وثوابت وطنية وألية تنفيذية يتفق عليها وذلك خلال أسبوعين. ورأت هيئة التنسيق أن تحقيق ما ورد في بيانها هو «بمناوبة شروط لا تنازل عنها لقبول أي حوار مع السلطة». وثبّت البيان «الساعات الثلاث» التي ترجمت برفض للتدخل الأجنبي والطائفية والعنف. ومن أبرز الشخصيات التي تؤلّف اللجنة المركزية حسن عبد العظيم، عبد العزيز الخير، رجا ناصر، ميشال كيلو، حازم النهار، حسين العودات، محمد سيد رصاص، محمد منجونة، محمد قداح، محمود أوسى، محمود مرعي، مروى الغميان، مصطفى الشماط، منذر خدام، منصور الأتاسي، نقولا غنوم. وقد رفض عبد العظيم العقوبات الاقتصادية التي تضر بمصلحة الشعب السوري، بينما لوح العودات بأن يصل «تصعيد النضال السياسي

الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة في سوريا، التي نظمت لقاءً موسعاً لأركانها يوم السبت في ريف دمشق، لجناتها المركزية وتضم 80 عضواً موزعة بنسب 40 في المئة عن 15 حزباً، و30 في المئة لتنسيقيات الحراك الشعبي، و30 في المئة لشخصيات وطنية ذات طابع عام وموزعة على المحافظات، على أن تجتمع اللجنة المركزية خلال أيام لانتخاب المكتب التنفيذي الذي سيكون موزعاً بنسبة 60 في المئة للأحزاب و40 في المئة من الآخرين، وسيختار المكتب التنفيذي المنسق العام، وأصدرت هيئة التنسيق بياناً أوضحت فيه أنها «جزء من الثورة الشعبية وليست وصية عليها ولا تدعي قيادتها بل تعمل لتجسيد طموحاتها في مشروع سياسي وطني». ورأت أن «العامل الحاسم في حصول التغيير الوطني الديمقراطي بما يعنيه من إسقاط للنظام الاستبدادي الأمني الفاسد هو استمرار الثورة السلمية للشعب السوري»، داعية جميع القوى والفعاليات إلى «المشاركة والانخراط فيها وتقديم كل أشكال الدعم لها». وشدد البيان على «سلمية الحراك الشعبي

والأمن والشرطة»، وفيما حذّر الرئيس السوري من أن التدخل الخارجي «يهدّد بتقسيم وتفكيك دول المنطقة ويزيد من خطر التطرف فيها»، ثمن الموقف الروسي «المتوازن والبناء من تطورات الأحداث في سوريا، والحريص على الأمن والاستقرار فيها». بدورهم، أعرب أعضاء الوفد عن دعم موسكو «للإصلاحات الجارية»، ورفضوا «التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للشعب السوري». وفي السياق، رأى أوماخانوف أنه «في ظل ظروف الضغوط والتدخل الخارجي، لا يمكن إجراء الإصلاحات في سوريا». وسبق لموسكو أن أعلنت أن جدول أعمال الوفد الروسي يتضمن لقاءات متنوعة مع ممثلي مختلف الفعاليات السياسية والمستقلة والمعارضة «لإطلاع على توجهات هذه القوى السياسية»، في ظل تأكيد أوماخانوف على أن «روسيا لا تقف لا مبالية إزاء ما يحصل للشعب السوري، ونؤكد استعدادنا للمشاركة والتعاون لدفع الحوار الوطني في سوريا في مناخ طبيعي دون عنف». في هذا الوقت، أعلنت «هيئة التنسيق

تقاسم كل من نظام الرئيس بشار الأسد ومعارضيه، المشهد السوري العام في اليومين الماضيين؛ حكام دمشق كانت عينهم على استقبال وفد روسي يتوقع أن تشمل جولته فئات معارضة، من جهة، وعينهم الأخرى على الحراك المعارض النشط في منطقة حلبون بريف دمشق وباريس من جهة أخرى. وبين هذا وذاك، بدأ المشهد الأمني هادئاً نسبياً بعد الجمعة التي سجلت بحسب مصادر المعارضة أكثر من 50 قتيلاً ومئات المعتقلين والجرحى. وياشر الوفد النيابي الروسي، الذي يرأسه نائب رئيس المجلس الاتحادي الروسي الياس أوماخانوف، الذي وصل إلى عاصمة الأمويين يوم السبت، جولته الدمشقية، أمس، بلقاء الأسد، الذي شكّا من أن «كل خطوة إصلاحية أقرتها الحكومة السورية كانت تقابل بتصعيد وضغوط خارجية سياسية وإعلامية ومحاولات للتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، فضلاً عن محاولات زعزعة الاستقرار فيها من خلال العمليات الإرهابية المسلحة التي استهدفت المدنيين والجيش ورجال